

مع بدء العد العكسي للانتخابات البلدية والاختيارية التي يفترض أن تنطلق في مرحلتها الأولى خلال أقل من شهر، لا يزال الغموض مسيطرًا على المشهد، في ظل نقاش مفتوح عن إمكانية الذهاب إلى تأجيل تقني مع تطبيق إصلاحات للقانون الانتخابي، مقابل الجدل عن حقيقة الاستعدادات اللوجستية للحكومة لإجراء الاستحقاق، خصوصًا على مستوى القرى المدمرة في جنوب لبنان.

في هذا الإطار، تجدد "لادي" دعوتها إلى احترام المواعيد الدستورية وإجراء الانتخابات في مواعيدها المقررة، وتشدد على أن دورية الانتخابات أولوية مطلقة لا يمكن المس بها، خصوصًا بعد تكرار التأجيلات في السنوات الثلاث الماضية. كما ترفض ترك الاستحقاق البلدي رهينة ربع الساعة الأخير مجددًا، خصوصًا أن الحملات الانتخابية يفترض أن تكون قد بدأت بالفعل. لذلك، تطالب "لادي" الجهات المعنية، حكومة ومجلسًا نيابيًا، بحسم الأمور بصورة نهائية.

وفيما يخص البلديات الجنوبية المدمرة بسبب الاعتداءات الإسرائيلية، تدعو "لادي" إلى إنشاء مراكز اقتراع بديلة في مناطق قريبة، ما يتيح لأهالي البلديات المدمرة ممارسة حقهم في الاقتراع. وفي هذا السياق، تطالب "لادي" الحكومة بمصارحة الرأي العام بتصورها لكيفية إجراء الانتخابات في الجنوب ومدى توفر مراكز اقتراع آمنة، خصوصًا أن الحديث عن إجراء الانتخابات على الدمار وفي بيوت جاهزة غير منطقي.

من جهة أخرى، ترحب "لادي" بفتح النقاش عن تطبيق إصلاحات للقانون الانتخابي، وهي التي لطالما دعت إلى الإصلاح، لكنها تتحفظ على طرحها في اللحظة الأخيرة في كل مرة، وبالتالي ربطها بتأجيل الانتخابات بحجة عدم جاهزية الإدارة الانتخابية أو عدم القدرة على تطبيق التعديلات في الوقت المحدد. وترى "لادي" أن أي إصلاح انتخابي فعّال يجب أن يُقرّ قبل فترة زمنية كافية

تُمكن الإدارة الانتخابية من الاستعداد، وتتيح للناخبين/ات والمرشحين/ات الاطلاع على القانون وفهمه لضمان نزاهة العملية وعدالتها.

وتدعو "لادي"، بمعزل عن مصير اقتراح القانون المطروح، إلى إطلاق ورشة إصلاحية جدية في مجلس النواب من أجل تعديل القوانين الانتخابية البلدية والنيابية، بما يمثل لمعايير الديمقراطية والعدالة.

وبناءً على ذلك، تجدد "لادي" دعوتها إلى إجراء الانتخابات في المواعيد التي حددها وزير الداخلية، وتؤكد أهمية انتخاب مجالس محلية جديدة تمثل المواطنين/ات وتقود عملية التعافي في ظل الانهيار الاقتصادي الممتدادي وخلال مرحلة إعادة الإعمار.

الجمعية اللبنانية من أجل ديمقراطية الانتخابات

بيروت، في 4 نيسان 2025